ورقة تقدير موقف

2024

ورقة تقدير موقف

عمالة الأطفال في الأردن ما زالت ظاهرة كبيرة

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال 12 حزيران 2024

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

برنامج المرصد العمالي الأردني

عمان, الأردن

حزيران 2024

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني Jordan Labor Watch

www.phenixcenter.net

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية غير مسؤول عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

المرصد العمالي الأردني

يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

المقدمة

يُعد القضاء الفعلي على عمل الأطفال أحد المبادئ والحقوق الأساسية الأربعة في العمل لإعلان منظمة العمل الدولية الذي أعلنته عام 1998، إلى جانب تأكيد أهداف التنمية المستدامة 2030 على أولوية مكافحة عمالة الأطفال، إذ نصت الغاية السابعة من الهدف الثامن على "اتخاذ تدابير فورية لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025"

ويُقصد بالأطفال وفق التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989: "جميع الأشخاص الذين لم تُجاوز أعمارهم 18 عاما". وفي هذا السياق، جرى تقسيم الأطفال إلى شريحتين: الأولى تتمثل في الأطفال دون سن الـ16 عاما ويُحظر تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والشريحة الأخرى تتمثل في الأطفال الذين تُراوح أعمارهم بين (16 - 18) عاما ويُسمح بتشغيلهم في مهن بشرط ألا تكون خطرة ومضرة بالصحة وضمن شروط معينة.

لذلك، يأتي اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال الذي يُصادف 12 حزيران من كل عام، فرصة للوقوف على حالة عمالة الأطفال في الأردن، ومراجعة السياسات التي ساهمت في زيادة الأطفال العاملين واستمرارها عند مستويات عالية، إذ تعد مكافحة عمالة الأطفال أحد العناوين الأساسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

واقع عمالة الأطفال في الأردن

على الرغم من أن قانون العمل الأردني يحظر تشغيل من هم تحت سن الـ16 عاما بأي صورة من الصور، ويحظر أيضا تشغيل الأطفال بين سن 16 - 18 عاما في الأعمال الخطرة، إضافة إلى مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى اتفاقيتين لمنظمة العمل الدولية، وهما: اتفاقية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، واتفاقية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، هذا إلى جانب انسجام التشريعات الوطنية في مجال عمل الأطفال بشكل كبير مع المعايير الدولية ذات العلاقة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك.

إذ وفقا لأحدث الإحصاءات المتوافرة في الأردن لعام 2016 التي أعدتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل، فإن نحو من 75 ألف طفل في الأردن منخرطون في مجال عمالة الأطفال، منهم نحو 45 ألفا يعملون في مهن خطرة.

ويتوقع أن يكون هذا العدد قد زاد بشكل ملموس، نتيجة ارتفاع معدلات الفقر، إذ ارتفعت من 15.7 بالمئة إلى 24 بالمئة خلال السنوات العشر الماضية، إضافة إلى معدلات البطالة التي وصلت إلى مستويات عالية جدا مقارنة مع معدلات البطالة التاريخية في الأردن، ومعدلاتها في غالبية دول العالم، إذ كانت قبل جائحة كورونا (19.2) بالمئة، ووصلت خلال الربع الأول من العام 2024 (21.4) بالمئة، وهو الواقع الذي دفع العديد من الأسر إلى إخراج أبنائها من المدارس ودفعهم للعمل في بيئة تستغل فقرهم في محاولة لمساعدة أسرهم على تغطية نفقاتهم الأساسية.

وتتركز عمال الأطفال في الأردن في قطاعات الزراعة والميكانيك والمطاعم والمقاهي الشعبية، إضافة إلى أن العديد منهم يعملون كباعة متجولين في الشوارع.

أسباب تفاقم عمالة الأطفال في الأردن

يعود تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن إلى عدة أسباب، أبرزها الفقر الذي يعد العامل الرئيسي لزيادة عمالة الأطفال والذي ارتفعت معدلاته من (13.3) بالمئة في عام 2008 إلى 15.7 بالمئة في عام 2017 ثم وصلت (24) بالمئة في العام الماضي، وفق إحصائيات الحكومة.

كما أن هناك أسباب أخرى تتعلق بتراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية والتي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لم تأخذ بالاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات التي تركزت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والإمعان في تنفيذ سياسات مالية وضريبية غير عادلة، حيث التوسع في فرض الضرائب غير المباشرة التي أرهقت القوة الشرائية للعديد من الأسر، إلى جانب تدني مستويات الأجور وبقائها على حالها مقابل استمرار ارتفاع معدلات التضخم (أسعار السلع والخدمات)، إذ سجّلت أخيرا ارتفاعا للأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة (1.61) بالمئة مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2023، وهو ما أدى إلى تراجع مستويات المعيشة لقطاعات واسعة من الأسر.

يضاف إلى ذلك تراجع البيئة المدرسية في العديد من المدارس وبخاصة الحكومية، إذ ما زالت غير جاذبة لقطاعات واسعة من الطلبة، ما يُشجعهم أكثر فأكثر على الانسحاب من المدارس والالتحاق في سوق العمل.

وتكمن المشكلة الأساسية في أن جميع الجهود المبذولة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن تركزت فقط على كشف حالات عمالة الأطفال في سوق العمل ومخالفة أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيلهم، في حين لم تستهدف هذه الجهود الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة عمالة الأطفال، وهي الفقر والبطالة، إلى جانب استمرار الحكومة في تطبيق السياسات ذاتها التي أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة.

ونظرة سريعة على بعض المؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة تدل على أن مستويات المعيشة لدى العديد من الأسر الأردنية ضعيفة..، إذ وفقا للتصريحات الصادرة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2022، فإن 56 بالمئة من العاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي تبلغ أجورهم الشهرية (500) دينار فما دون، وهذا المستوى من الأجور منخفض جدا إذا ما قورن بمستويات خط الفقر في الأردن. فالأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعامي 2017 و2018 تُشير إلى أن قيمة خط الفقر المطلق تبلغ (1200) دينارا للفرد سنويا، في حين أن خط الفقر للأسرة المعيارية يقارب الـ(480) دينار شهريا. ويتوقع أن يكون قد ارتفع في ضوء ارتفاع مستويات التضخم خلال السنوات الخمس الماضية.

الآثار السلبية

لعمل الأطفال العديد من الآثار السلبية عليهم، مثل الآثار الجسمانية والاجتماعية والتعليمية.

ولتوضيح ذلك، فإن العديد من الأطفال يعملون في ظروف بيئية غير صحية تؤثر سلبا على صحتهم بشكل مباشر، كما قد يتعرضون لمخاطر عديدة أثناء عملهم، فهناك الأطفال العاملين في مصانع كيماوية أو ورش الميكانيك للسيارات والذين يتعرضون فيها للمواد الكيميائية الضارّة وخطر التعامل مع الآلات الميكانيكية والكهربائية، إضافة إلى الأطفال الباعة المتجولون المعرّضون باستمرار لحوادث السيارات، بالإضافة إلى عملهم في الظروف الجوية السيئة أكانت في الحر أو البرد، إلى جانب الإرهاق الشديد الذي يتعرّضون له نتيجة عملهم لساعات طويلة أحيانا بدون راحة.

كما أن انخراط الأطفال في سوق العمل وبقائهم خارج منازلهم لفترات طويلة يتيح لهم التعامل مع أصناف مختلفة من المجتمع، وهو ما قد يؤدي إلى تعلمهم بعض السلوكيات السيئة كالتدخين وتداول الألفاظ البذيئة، كما يسهل استدراجهم والتحرش بهم واستغلالهم جنسيا.

كذلك، إن الأطفال الذين يعملون إما أنهم انقطعوا نهائيا عن الدراسة أو أنهم يعملون بعد خروجهم من المدرسة، وربما لم يدخلوا مدرسة أصلاً ولم يتلقوا أي قدر من التعليم، وفي جميع الحالات يبرز الأثر السلبي للعمل على تعليم الأطفال. وبهذا قد تؤدي عمالة الأطفال إلى زيادة نسبة الأمية لديهم.

التوصيات

في ضوء ما تم استعراضه، بات من الضرورة على الحكومة ومختلف أجهزة الدولة الأردنية استهداف الأسباب الحقيقية وراء زيادة عمالة الأطفال في الأردن ومعالجتها، وذلك من خلال

1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي طُبقت وما تزال تُطبق في الأردن منذ عقود، وأدت إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن معظم الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة، تدفعها الحاجة إلى إخراج أطفالها من مقاعد الدراسة أو التغاضي عن تسربهم من المدارس بهدف المساهمة في توفير مداخيل إضافية تساعدها على تلبية الاحتياجات الأساسية.

2. إعادة النظر بالسياسات الضريبية التي توسعت في فرض الضرائب غير المباشرة، وأرهقت القوة الشرائية للمواطنين.

3. تطوير منظومة الحماية الاجتماعية بحيث تصبح عادلة وتوفر الحياة الكريمة للجميع، وبخاصة الفقراء، وإعادة النظر بمستويات الأجور باتجاه رفعها بما يتناسب مع المستوى المعيشي في الأردن.

4. تطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم.

5. تشديد الرقابة من قبل الجهات الرسمية المعنية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال وبخاصة الخطرة، وتفعيل تطبيق القوانين التي تحظر تشغيل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة بحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناجمة عن عمل الأطفال.

6. تحديث الإحصاءات المتعلقة بأعداد عمالة الأطفال في الأردن ليتم تقييم حالتها بشكل أدق.

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter

المرصد العمالي الأردني
JORDAN LABOR WATCH

www.labor-watch.net

@LaborWatchJo